الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر جلسة لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة
عدد9

- **تاريخ الاجتماع:** الأربعاء 25 نوفمبر 2015
- **جدول الأعمال:** الاستماع إلى كل من:
  - السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.
  - مدير المقاطع بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.
  - ممثلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

  حول مشروع القانون المتعلق بتسوية وضعيات الاستغلال غير القانوني لمقاطع الحجارة الرخامية التابعة لملك الدولة الخاص عدد 2015/56.

- **الحضور:**
  - **الحاضرون: 18**
  - **المعتذرون: 4**
  - **الغائبون: 0**
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 3**

افتتاح الجلسة: س 14 و30 دق **رفع الجلسة: س 17 و10 دق**

- **مداولات اللجنة:**

عقدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2015 جلسة استماع إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وممثلي إدارة المقاطع بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وممثلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، حول

مشروع القانون المتعلق بتسوية وضعيات الاستغلال غير القانوني لمقاطع الحجارة الرخامية التابعة لملك الدولة الخاص عدد 2015/56.

في بداية الجلسة رحّب السيد رئيس اللجنة بالسيد الوزير والوفد المرافق له وممثلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ثم أحال الكلمة إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية الذي أفاد أنه منذ اندلاع الثورة سنة 2011 تم استغلال عشوائي للمقاطع ببعض الجهات خاصة بمعتمديتي تالة وجدليان لكن هؤلاء المستغلين لهذه المقاطع في الأخير وجدوا أنفسهم في وضعية لا تسمح لهم بمواصلة استغلال هذه المقاطع بصورة غير قانونية إلا إذا تمت تسوية وضعيتهم القانونية، وقدموا في أواخر سنة 2012 مطالب إلى الإدارة طلبا للتسوية خاصة بعد صرفهم لأموال وشرائهم لتجهيزات، ومنهم من جاء إلى اجتماع مجلس وزاري في 25 جوان 2013 الذي أقرّ تسوية هذه الوضعيات في الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى غاية 25 جوان 2013,

وعن طريقة التسوية أوضح السيد الوزير أنه بصفة استثنائية لأحكام القانون عدد 20 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989 المتعلق بتنظيم استغلال المقاطع والفصل 86 من مجلة المحاسبة العمومية من أن العقد يبرم عن طريق المزاد العلني، سيتم اعتماد إبرام عقود كراء بالمراكنة طبقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها بمشروع هذا القانون، وهو من شأنه أن يحمي قطاع الرخام من الاعتداءات ويساهم في النهوض بالاقتصاد ودفع التنمية في تلك الجهات التي بمخزون من المواد المقطعية.

وبيّن السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أن كل راغب في التسوية يتعهد بتطبيق التراتيب البيئية المتعلقة باستغلال المقاطع الرخامية وهي تهيئة

المقطع واستصلاحه قبل عملية التسويق وذلك حسب الخاصية الأساسية للمحيط، مؤكّدا أن استراتيجية الوزارة لتثمين هذا المنتوج أن تحرص على أن يتعهد كل راغب في التسوية ببعث وحدة تحويل نسبة من الحجارة الرخامية المستخرجة داخل الولاية الواقع بدائرتها المقطع.

ومن ناحيتهم أثار الحاضرون من النواب جملة من التساؤلات تمحورت حول النقاط التالية:

- ✓ الطريقة المتوخاة فيما يفيد أن الكراء سليم بخصوص مقاطع الرخام وكذلك نسبة التحويل إضافة إلى القدرة التشغيلية في المعامل.
- ✓ تسوية الوضعيات مع احترام مستغلي المقاطع لكراس الشروط.
- ✓ التساؤل هل سيقع تحديد المسؤوليات عمّا صار في الماضي واقتراح الحل بأن يتم التحاور أكثر مع المهنيين وأصحاب القطاع.
- ✓ اقتراح تكوين لجنة من خبراء محايدين لتقييم الكميات المستخرجة بدون صفة قانونية.
- ✓ الشروط المجحفة التي اعتمدها مشروع القانون والتي ليس لها أي مبرر منطقي مما يجعل مستغل المقطع عاجزا عن تشغيل عدد من العمال.
- ✓ عدم وجود أي توضيح لعدد المقاطع وأين توجد بالتحديد وكذلك القيمة التشغيلية ومدى تأثيرها على الجهة.
- ✓ المطالبة بوثيقة توضيحية تبين قيمة الاستغلال وتحدد عمل الخبراء.
- ✓ وضع لجنة استشارية متكونة من خبراء لتعاين الإخلال وتسوي ما يمكن تسويته في إطار القانون.

- ✓ التساؤل عن كيفية تحديد الديون بالنسبة للمستغل وخاصة الأشخاص الذين لا يملكون عقد كراء.
- ✓ المطالبة بفرض عقوبات مادية على كل مخالف، والدعوة إلى تنظيم هذا القطاع بصفة نهائية في إطار الشفافية والوضوح والمحافظة على البيئة.
- ✓ هناك من رأى أن الشروط المذكورة في مشروع القانون يصعب تطبيقها.
- ✓ إضافة فصلان إلى مشروع القانون توجب على كل من يريد استغلال المقاطع التفرغ كليا لهذا العمل دون سواه وبشروط يحددها القانون.
- ✓ من رأى أن مشروع هذا القانون لا يستقيم لتسوية الوضعيات.
- ✓ التساؤل عن استراتيجية الوزارة بخصوص تحديد المقاطع ومسألة التتبع القضائي للأشخاص المخالفين ومسألة الأراضي الاشتراكية.

وفي رده على أسئلة السادة النواب ذكر وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أن المبدأ في كراء المقاطع هو المزاد العلني وبصفة استثنائية بالمراكنة في حالات اجتماعية وحالات اقتصادية معينة.

وتولى ممثل اتحاد الصناعة والتجارة تقديم بسطة عن طريقة استغلال المقاطع وكيفية إسناد الرخص وكيف تتم الموافقة ودور الاتحاد في هذا المجال.

وتساءل أحد ممثلي الاتحاد عن الشروط التي يفرضها مشروع القانون على مستغلي المقاطع وعلى أي أساس يتم الترخيص وكذلك تجديد الرخص وعن البيئة وما ينجر عنها من مخاطر.

وأوضح رئيس الغرفة الوطنية لمقاطع الرخام أن القطاع يشكو من التهميش مستعرضا الملفات التي تقدمت بها اللجنة الوطنية وكم من ملف أخذ الموافقة إضافة إلى المشكلة العقارية لأنه عادة ما يكون المقطع على ملك الخواص.

بينما أوضح السيد حسونة منصوري مستشار الغرفة الوطنية لمقاطع الرخام المشكلة العقارية التي ترتبط بالمسح العقاري وذكر العراقيل والاستيلاءات التي تمت قبل الثورة وما انجر عن هذه التجاوزات من انتهاك للقانون. كما تساءل عن سبب الذهاب من أمر إلى قانون رغم أن الأمر سريع التطبيق، معتبرا أن في القانون إجحافا وأنه غير قابل للتطبيق حتى يبقى الأمر على ما هو عليه.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

عامر العريض **الطيب المدني**